الأمم المتحدة

A/C.3/54/SR.47

Distr.: General

24 February 2000
Arabic
Original: French

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٤٧

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غالوشكا . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ١١١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١١١ من جدول الأعمال:
تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/54/12 و Add.1، A/54/91، A/54/98، A/54/99، A/54/285، A/54/286، A/54/414، A/54/469)

١ - **السيدة كورنليوك** (بيلاروس): أشادت بالنوعية العالية لتقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين (A/54/12/Add.1) وقالت إن تدفقات اللاجئين ذات الطابع الوطني وكذلك الطابع الإقليمي والدولي تؤثر على استقرار وأمن المجتمعات، وأكدت أن العدد الرسمي للمهاجرين سرا الوافدين من بلدان رابطة الدول المستقلة ومن آسيا وأفريقيا والشرق الأدنى والشرق الأوسط يتجاوز الآن ٥٠ ٠٠٠ نسمة.

٢ - وإزاء الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذه الحالة، فإن بيلاروس تعمل جاهدة على تنظيم تدفقات اللاجئين بها عن طريق إصدار قوانين عدة تتفق مع أحكام اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وتم تشكيل لجنة مشتركة بين الإدارات، في عام ١٩٩٧ لتنسيق عمل الوزارات والهيئات الأخرى العامة فيما يتعلق بالسياسة المتبعة في مجال الهجرة. وفضلا عن ذلك بدأت بيلاروس في تموز/يوليه ١٩٩٨ في اتخاذ إجراءات لمنح هؤلاء الوافدين مركز اللاجئ.

٣ - وقد برهنت العملية التي بدأت في أثناء المؤتمر الإقليمي لعام ١٩٩٦ للنظر في مشاكل اللاجئين والمشردين وغيرهم ممن يرغمون على أشكال أخرى من النزوح الاضطراري والعائدين إلى بلدان رابطة الدول المستقلة وبعض الدول المجاورة، على فاعليتها، كما حددت إلى حد بعيد سياسة بلدان الرابطة إزاء هذا الموضوع. وترى بلدان المنطقة ومن بينها بيلاروس أن تنفيذ برنامج العمل يجب أن يتجاوز عام ٢٠٠٠. وتشكر بيلاروس مكتب مفوضية شؤون اللاجئين في مينسك على المساعدة التي يقدمها لها على جميع الأصعدة وتؤكد أهمية الطابع الحيوي لتعاونها مع المفوضية. كما ترى أنه يجدر توسيع نطاق التعاون الدولي وتعميقه في كل ما يتعلق باللاجئين والمشردين.

٤ - **مونسنيور مارتينو** (المراقب عن الكرسي الرسولي): ذكّر بأن المشردين لا يتمتعون بحماية القانون الدولي وقال إن المجتمع الدولي يجب أن يقدم لهم المساعدة عن طريق اعتماد صك قانوني يسمح بضمان حمايتهم. إن اعتماد مثل هذه الأداة يتسم بأهمية بالغة لأن الصراعات الراهنة تتطور بصورة خطيرة وتؤدي في كثير من الأحيان إلى إبادة مجتمعات بأسرها وإلى اعتداءات على المشردين ومخيمات اللاجئين وموظفي الخدمات الإنسانية.

٥ - إن المجتمع الدولي يركز اهتمامه حاليا على مشكلة اللاجئين ولكنه لا يقدم لهم سوى الحماية والمساعدة الإنسانية. وإن كان حل مشكلتهم لن يتم ما لم تؤخذ في الاعتبار جميع الجوانب الإنسانية والسياسية لحالتهم وما لم يتم العمل على هذا الأساس.

٦ - أولا، قد يكون من المفيد للحيلولة دون الهجرة الاضطرارية وتفادي صراعات جديدة إعمال دبلوماسية وقائية سريعة الخطى وإيجاد ثقافة سلام تسمح بتفهم طبيعة الحرب المدمرة في أساسها. كما ينبغي من نفس هذا المنطلق حتى تكون الصراعات أقصر زمنا وأقل اتساما بالتدمير، أن يوضع حد للاتجار غير المشروع بالسلاح وبخاصة الأسلحة الخفيفة.

٧ - ثانيا، إن غالبية الصراعات ترجع إلى أن المجتمع الدولي كثيرا ما يتأخر في تشجيع التنمية المتكاملة لهذه المنطقة أو تلك أو هذه الدولة أو تلك، مما يقود السكان إلى اليأس والعنف. ومن ثم فإنه يتعين العمل أولا على تشجيع التنمية والقضاء على الفقر.

٨ - ثالثا، إن اللاجئين يشكلون أعباء باهظة على بلدان الاستقبال التي كثيرا ما تكون دولا نامية. والمجتمع الدولي لا يمكن أن يترك هذه الدول تتحمل وحدها كل هذا العبء.

٩ - رابعا، إن عدم معاقبة المسؤولين عن تجويع شعوب بأسرها وإرغام غالبيتها على الهجرة من شأنه أن يغذي العنف. وتقديم هؤلاء المسؤولين للمحاكمة أيا كانت العقبات، كما أعرب المجتمع الدولي عن تصميمه على ذلك بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، من شأنه أن يسمح بالتأكيد بالحد من عدد الكوارث الإنسانية. إن مصالحة أطراف النزاع ودعم السلام تصبح مهمة مستحيلة عندما لا يعاقب المسؤولون عن الكوارث الإنسانية عن جرائمهم.

١٠ - خامسا، إن ثقافات السلام يجب أن تتضمن أحكاما ترمي إلى ضمان عودة اللاجئين والمشردين إلى بلادهم وإعادة إدماجهم اجتماعيا في ظروف أمن سليمة خلال عمليات دعم السلام. ويجب أن يخول موظفو الأمم المتحدة السلطات اللازمة لهذا الغرض.

١١ - سادسا، إن من أكثر أشكال التمييز إيلاما في الوقت الحالي، والذي من شأنه أن يدفع بمجتمعات بأسرها إلى البؤس، رفض منح الجماعات العرقية والأقليات الوطنية حقها الأساسي في الوجود. إن المجتمع الدولي يجب ألا يألو جهدا عندما يتعلق الأمر بمثل هذه الأمور التي تعد انتهاكات للكرامة الإنسانية.

١٢ - **السيد ماليك - أصلانوف** (أذربيجان): قال إنه نتيجة لعدوان أرمينيا المسلح على أذربيجان يوجد في بلده حاليا مليون لاجئ ومشرد من بين ٨ ملايين نسمة هي مجموع سكان أذربيجان. وأضاف أن عدوان أرمينيا أدى أيضا إلى سقوط العديد من الضحايا وإلى خسائر مادية وانخفاض في الانتاج وارتفاع في التضخم والبطالة وحال إلى حد بعيد دون مساعدة الدولة لأكثر فئات المجتمع ضعفا. وفضلا عن ذلك فقد منيت المباني والآثار الواقعة في جزء أذربيجان الذي تحتله أرمينيا بخسائر جسيمة وهو ما تم إبلاغه إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

١٣ - إن أذربيجان على استعداد لتنفيذ وقف إطلاق النار الحالي دون شروط إلى أن يتم توقيع اتفاق سياسي وتعمل على تقدم مفاوضات السلام، والدليل على ذلك ما أعلنه رئيس أذربيجان في أثناء زيارة الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، من أنه سيتم الافراج عن جميع أسرى الحرب الأرمينيين دون شروط.

١٤ - إن أذربيجان تأمل في أن تحصل من المنظمات الدولية على المساعدة التي تحتاجها لإبرام السلام مع أرمينيا والسماح للاجئين والمشردين بالعودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن. وهو يرى مثل المفوض السامي أنه يتعين إيجاد تسوية نهائية لمشاكل اللاجئين بعد انتهاء النزاع ولكنه لا يتفهم اقتراحه بمساعدتهم على الاندماج حيث يوجدون لأن مثل هذا الاندماج قد يعرقل عودتهم إلى إقليم أذربيجان الذي تحتله أرمينيا حاليا. ويرى وجوب تلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء الأشخاص والسماح لهم بالقيام ولو مؤقتا بأعمال زراعية.

١٥ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، استقبلت أذربيجان مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الذي اجتمع برئيس الجمهورية وعدد من كبار المسؤولين في البلد. وأذربيجان تشكر المفوضية على ما قدمته من مساعدة للمشردين واللاجئين في أذربيجان والتي سمحت بإنقاذ آلاف الأشخاص. كما أنها تعترف للمفوضية بالجميل للنداءات التي وجهتها للبلدان المانحة لتمويل هذه المساعدة وبخاصة النداء الذي وجهته عام ١٩٩٩ والذي سمح بجمع ١٢ مليون دولار وهو ما يزيد عن العام الماضي.

١٦ - إن حكومة أذربيجان تشكر أيضا وكالات الأمم المتحدة المتخصصة لما تضطلع به من أنشطة وبخاصة في إطار برنامج المساعدة الإنسانية العاجل لأذربيجان وقد زادت هذه الأخيرة من اتصالاتها بهذه الوكالات على مختلف المستويات. وفي آذار/ مارس ١٩٩٩ بخاصة، تبادل المسؤولون الأذربيجانيون وجهات النظر مع مديرة مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمنطقة أوروبا. وبهذه المناسبة أعلنت المديرة أن الفترة التي يغطيها برنامج عمل المؤتمر الإقليمي المعني بالنظر في مشاكل اللاجئين والمشردين والمضطرين لأشكال أخرى من النزوح الاضطراري والعائدين إلى البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة وفي بعض الدول المجاورة هذه الفترة ستنتهي في عام ٢٠٠٠ وطلبت إلى السلطات في أذربيجان تحديد موقفها من الإعداد لمؤتمر جديد في تموز/يوليه ٢٠٠٠ ومن انعقاد هذا المؤتمر.

١٧ - وأذربيجان تؤيد انعقاد هذا المؤتمر الإقليمي، ولكنها أبلغت المفوضية عدم استطاعتها قبول المجال الجغرافي للتنفيذ أو مضمون بعض الوثائق المتعلقة بخاصة بمسؤولية الدول إزاء اللاجئين والمشردين الموجودين في أراضيها. وترى أذربيجان أنه يتعين لحل مشكلة اللاجئين الاهتمام بمعرفة ما إذا كان هؤلاء قد فروا من بلدهم لأنه ممزق من جراء الحرب الأهلية أو لوقوع عدوان عليه من قِبَل دولة أخرى. إن وجود لاجئين من أذربيجان ومشردين في أراضيها يرجع إلى عدوان أرمينيا عليها ولذلك فإن حكومة أذربيجان ترى أنه يتعين على حكومة أرمينيا تعويض أذربيجان عن الخسائر المادية والجسدية والمعنوية التي عانى منها السكان.

١٨ - إن بلده ينتهز هذه الفرصة ليطلب من البلدان المانحة مواصلة البرهنة على الكرم وبذل كل ما في وسعها لتنفيذ مشاريع وبرامج المساعدة المقررة. إن هذا من شأنه أن يساعد حكومة أذربيجان على مواجهة الصعوبات الحالية والسماح لهؤلاء اللاجئين والمشردين بالعودة إلى ديارهم.

١٩ - **السيدة بعلي** (الجزائر): قالت إن بلدان نصف الكرة الجنوبي تعاني أكثر من غيرها من حركات اللاجئين والمشردين لأن الغالبية العظمى للاجئين من البلدان النامية ولأن هذه البلدان رغم إمكانياتها المحدودة هي أكثر بلدان الاستقبال. ومن ثم فإن المجتمع الدولي عليه واجب أدنى يحتم عليه مساعدة المفوضية السامية للاضطلاع بمسؤوليتها على الوجه السليم، وهي المسؤولية التي تتزايد صعوبتها كل عام من جراء الزيادة المستمرة في أعداد اللاجئين والنقص المنتظم في موارد المفوضية المالية.

٢٠ - إن بلدان أفريقيا هي أكثر البلدان معاناة من تدفقات اللاجئين وما يصاحبها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية تزيد بخاصة من معاناة السكان والدول. وفي هذا الصدد يتعين على المجتمع الدولي التخلي عن موقفه الانتقائي ويقدم إلى اللاجئين الأفارقة نفس حجم المساعدة التي يكرسها للاجئين في القارات الأخرى. ولا يمكن أن يكون هناك لاجئوون من الدرجة الأولى وآخرون من الدرجة الثانية: إن كل من يفقد مسكنه يستحق العطف والتضامن. كما أن اللاجئين الأفارقة لا يعربون عن مطالب باهظة، إنهم يريدون فقط من المجتمع الدولي تلبية احتياجاتهم الأساسية لحين عودتهم إلى ديارهم.

٢١ - ومن هذا المنطلق أيضا، فإنه لا يكفي في أفريقيا إيجاد تسوية سياسية للمنازعات ووضع سياسات وآليات لدعم السلام، للقضاء على معاناة اللاجئين والحد تدريجيا من عددهم وتمكينهم من العودة نهائيا إلى ديارهم في ظروف مواتية، بل يجب أيضا مساعدة القارة التي دخلت في مرحلة انتعاش اقتصادي واسعة النطاق، على التغلب على الفقر والمرض والبؤس، وهو ما يضطر في كثير من الأحيان، جماعات بأسرها من السكان إلى الهجرة.

٢٢ - ويجدر في هذا الصدد الإشارة إلى أن أفريقيا أوضحت للمجتمع الدولي بمناسبة مؤتمر القمة الأخير الذي عقد في الجزائر العاصمة أنها مصممة على بذل قصارى جهدها لمساعدة اللاجئين الأفارقة وذلك باتخاذ قرار يدعو بخاصة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية إلى تطبيق إعلان وتوصيات الاجتماع الوزاري المعني باللاجئين الذي عقد في الخرطوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، ويحث المجتمع الدولي على مساعدة البلدان الأفريقية في وضع وتنفيذ مشاريع وبرامج لصالح اللاجئين. ويطلب إلى الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز الأمن في المخيمات وضمان حماية موظفي المساعدة الإنسانية علما بأنه يتعين على المنظمات الإنسانية احترام التشريع الداخلي للبلدان التي تعمل بها.

٢٣ - إن التضامن مع أولئك الذين يعانون من الفقر والاضطهاد وقسوة الطبيعة تقليد راسخ في أفريقيا وقاعدة سلوك لم تتخل عنها مطلقا أية دولة أفريقية. إن أفريقيا التي برهنت دائما على اخلاصها لقيمها التاريخية

الأخوية والإنسانية قد كرمت بلدين من هذه البلدان في مؤتمر القمة الذي عقد في الجزائر العاصمة، كما أنها تحتفل في ٢٠ حزيران/يونيه من كل عام بيوم اللاجئين الأفارقة، وقد أقرت منذ ٣٠ عاما اتفاقية بشأن اللاجئين.

٢٤ - إن شعب الجزائر اخلاصا منه لهذه القيم، وهو الذي اضطر جزئيا إلى الهجرة واللجوء في أقسى لحظات حربه من أجل التحرير الوطني لم يرفض مطلقا تقديم المساعدة لمن يطلبون اللجوء والحماية. إن الجزائر ستواصل تقديم المعونة والمساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الصحراويين إلى أن يتم التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع الخاص بالصحراء الغربية وهي تشعر بالارتياح لأن المفوضية قد بدأت الاضطلاع بولايتها بموجب خطة تسوية مسألة الصحراء الغربية واتفاقات هيوستون التي أبرمت بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو.

٢٥ - **السيدة أوتيتي** (أوغندا): قالت إن بلدها يشيد بالتعاون الدائم بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى وبخاصة برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ولجنة الصليب الأحمر الدولية التي عملت دائما بصورة ايجابية للتصدي لحالة اللاجئين الصعبة. وأوغندا التي تهتم إلى أبعد الحدود بمشكلة اللاجئين، ستواصل التعاون مع المفوضية والهيئات الأخرى حتى تكفل لهؤلاء الأشخاص ظروف معيشة مريحة قدر الاستطاعة. وأوغندا بوصفها عضوا في اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين ستسهم في توجيه ودعم الجهود التي تضطلع بها المفوضية لتحسين فعالية إدارتها وترشيد هيكلها وإجراءاتها في مجال الميزانية.

٢٦ - **السيدة دي فليس** (فنزويلا): لاحظت بقلق أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين تتدخل بصورة متزايدة، إزاء الصراعات العديدة في العالم، لتوفير مساعدة إنسانية إلى اللاجئين وحمايتهم. ويتعين أساسا على الدول منع تشرد السكان وإيجاد ظروف أمن تسمح بالعودة الطوعية لمواطنيهم. إن فنزويلا تؤيد تماما النهج المتكامل الرامي إلى إيجاد تعاون فعلي بين الحكومات والمنظمات الدولية وهيئات التعاون والتمويل والمجتمع المدني والمفوضية لا من أجل إيجاد حلول لمشكلة اللاجئين فحسب، وهو أمر أساسي وإنما أيضا لضمان التنمية. وفي هذا الصدد فإن وفدها يشيد بعملية بروكيغز التي بدأها المفوض السامي ورئيس البنك الدولي والتي تعكس ضرورة إيجاد إطار مشترك موسع يسمح بإقامة روابط أوثق بين المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل. إن هذا التعاون يرمي إلى مواجهة حالات الأزمات وإلى منعها أيضا نظرا لأن السلام والاستقرار مرتبطان ارتباطا وثيقا بمشكلة اللاجئين. ويجدر أيضا تعزيز الآليات الدولية المعنية بحماية اللاجئين وكذلك التعاون بين الدول والمفوضية لضمان التطوير التدريجي للقانون الدولي في هذا المجال. كما يتعين أيضا تحديد المعايير لمواجهة الحالات الخاصة بالاشتراك مع المفوضية وبخاصة فيما يتعلق بحماية المشردين داخليا في بلدانهم.

٢٧ - وقالت إن بلدها يتابع باهتمام المناقشة المتعلقة بمفهوم التضامن الدولي وتقاسم المسؤوليات، والتي تجري في داخل اللجنة التنفيذية. وينبغي تعميق فكرة الإطار المتكامل للبحث عن حلول لمختلف مراحل المشكلة، ابتداء من اندلاع الأزمة وحتى عودة اللاجئين إلى بلدهم الأصلي، مرورا بحمايتهم في أثناء تنقلاتهم وحق اللجوء. وحكومتها على استعداد لمواصلة تعاونها مع المفوض السامي والوفاء بالتزاماتها على الصعيد الدولي. وتأمل في

إنجاز البرامج الهامة التي وضعها المفوض السامي وذلك نتيجة للمساهمات التي لا غنى عنها من جانب البلدان الأكثر ثراء والتي كانت دائما الدعم الأساسي للمفوضية.

٢٨ - **السيدة بليبيت** (ليتوانيا): قالت إن الأزمات التي اندلعت مؤخرا في كوسوفو وسيراليون وتيمور الشرقية وجمهورية الكونغو الديمقراطية قد أدت إلى تدفقات للاجئين وإلى نزوح ضخم للسكان وتشير كلها إلى هشاشة الأوضاع في العديد من مناطق العالم. إن الطابع المعقد لهذه الصراعات يتطلب من المجتمع الدولي العمل على إيجاد حلول لها. وأضافت أن بلدها قدم مساعدة للاجئي كوسوفو عن طريق استقبال المشردين وتقديم المساعدة الغذائية بوجه خاص وإيفاد أطباء لتقديم المساعدات إلى اللاجئين. إن هذه الجهود قد تكون محدودة ولكن ليتوانيا لم تصبح طرفا في اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين إلا منذ عامين فقط كما أن أنشطتها من أجل لاجئي كوسوفو تعد خطوة هامة نحو مشاركة فعالة في أنشطة التعاون الدولي.

٢٩ - ومضت قائلة إن وفدها يؤكد على أهمية المبادرات العديدة التي اتخذتها ليتوانيا بالاشتراك مع مكتب المفوض السامي لتوعية السكان بمشاكل اللاجئين وتقديم المساعدة لطالبي اللجوء. وهي تؤيد الحملة التي بدأها المفوض السامي لتشجيع الدول على الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ والصكوك الأخرى ذات الصلة. وتشيد في هذا الصدد بتركمانستان وكازاخستان اللتين أصبحتا مؤخرا طرفين في الاتفاقية.

٣٠ - إن مكافحة الاتجار بالبشر وادخال المهاجرين سرا يشكلان مجالا هاما أيضا في ميدان التعاون الدولي. وهذه المشكلة تتضح بخاصة في منطقة البلقان التي أصبحت نقطة مرور عابر للمهاجرين من أوروبا الشرقية نحو أوروبا الغربية أو بلدان الشمال. وقد اتخذت ليتوانيا تدابير عاجلة لحماية حدودها وبدأت تعاونا متبادلا مفيدا مع بلدان الاتحاد الأوروبي. وقد ساعدت بلدان الشمال ليتوانيا مساعدة بالغة في تعزيز آلياتها المؤسسية وإيجاد حلول دائمة للهجرة السرية. وحكومة ليتوانيا التي ترى أيضا أن إعادة القبول تشكل وسيلة هامة لمنع الهجرة السرية منعا فعالا، قد أبرمت لهذا الغرض اتفاقات ثنائية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان الشمال وبعض بلدان وسط أوروبا وتدعو البلدان المجاورة (بيلاروس والاتحاد الروسي) لابرام اتفاقات مماثلة معها.

٣١ - **السيدة غليغوروفا** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): لاحظت بأسف أن العام الأخير في الألفية الثانية بدلا من أن يشهد احتفالات من أجل التنمية والديمقراطية، واحتفالات بالذكرى الخمسين لاقرار القواعد الأساسية للقانون الإنساني قد شهد انتهاكات خطيرة للالتزامات التي قُطعت بموجب اتفاقية جنيف. إن أزمة كوسوفو قد أدت إلى كارثة إنسانية واسعة النطاق مازالت نتائجها تهدد استقرار وأمن المنطقة بأسرها. ونتيجة لهذه الأزمة التي فاجأت المجتمع الدولي، اضطرت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة إلى استقبال آلاف اللاجئين الذين يمثلون الآن ١٨ في المائة من تعداد سكانها. وهذا التدفق الواسع النطاق من اللاجئين الذين منحوا وضعا إنسانيا، أدى إلى زعزعة استقرار البلد وإن كانت جميع الدول ملزمة بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين بتقاسم هذا العبء. وأضافت أن بلدها يأمل في مساهمة المجتمع الدولي في تعويضه عن الخسائر التي مني بها اقتصاده من جراء هذه الأزمة، وإن كان لم يحصل حتى الآن إلا على تعويض مالي محدود.

٣٢ - ومضت قائلة إن بلدها هو الوحيد في المنطقة الذي مازال يعاني من مشكلة اللاجئين. ويتعين على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لضمان عودة اللاجئين إلى بلدانهم فور توافر الشروط اللازمة لذلك. وفيما يتعلق بوضعهم في مقدونيا فإن وزارة الداخلية قد توقفت مؤخرا عن منح أذونات الإقامة للأشخاص الحاصلين على وضع إنساني والذين يجب أن يغادروا البلد في موعد أقصاه ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٠. لقد دعت الحكومة جميع اللاجئين الجدد واللاجئين الذين لا يزالون موجودين في البلد إلى تسجيل أنفسهم في موعد أقصاه ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بغية الإعداد لعودتهم.

٣٣ - إن اللاجئين الغجر من كوسوفو يعيشون في حالة بالغة الصعوبة حيث أنهم طردوا من ديارهم وأحرقت منازلهم ونهبت. ومن الضروري أن تعمل القوات الدولية في كوسوفو بصورة أكثر حزما لوضع حد لهذه الحالة. إن الظروف الملائمة لعودتهم إلى كوسوفو غير متوفرة حاليا كما أن المفوضية ليست لديها إمكانية نقلهم إلى بلد ثالث، أما جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وهي بلدهم الأصلي فإنها غير مهتمة فيما يبدو بحالتهم.

٣٤ - إن التعاون بين الحكومة والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية كان أساسيا خلال أزمة لاجئي كوسوفو. ومن الضروري كفالة تحسين أوضاع المنطقة وإعادة بنائها. وأكدت في هذا الصدد على الدور الذي اضطلع به حلف الاستقرار في أوروبا الجنوبية في تحقيق مجتمع ديمقراطي مستقر ورخاء اقتصادي في المنطقة. إن هذه المبادئ تتفق والسياسة الخارجية البناءة لمقدونيا، والتي ترمي إلى الاسراع بعملية اضفاء الديمقراطية على المؤسسات وضمان الاندماج الكامل في الهياكل الأوروبية والأطلسية وإقامة علاقات حسن جوار بين دول منطقة البلقان واحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها وكذلك حقوق الإنسان. إن المجتمع الدولي يجب أن يسهم في تخفيف الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المأساوية في كوسوفو على جميع دول المنطقة بغية منع صراعات جديدة وإشاعة الأمل في مستقبل أفضل.

٣٥ - **السيد براساد** (الهند): قال إن العمل الإنساني وحماية اللاجئين يشكلان مهاما ضخمة ومعقدة تتطلب القيام بمساع حذرة ومتوازنة تركز أساسا على الأهداف الإنسانية وعلى الواقع. والمشاهد حاليا أن الأنشطة المتعجلة التي تتم بلا تفكير تؤدي حتما إلى إثارة المشاكل. ومن المؤسف، كما أكد ذلك المفوض السامي أن بعض الحالات التي تستحوذ على الاهتمام السياسي والاعلامي في وقت معين تحظى بقدر كبير من الموارد المتاحة وتضر بعمل المجتمع الدولي في حالات أخرى مثل حالة اللاجئين في أفريقيا حيث المساعدة الدولية أكثر إلحاحا. إن مشكلة اللاجئين إنسانية في أساسها ويتعين على الدول والفاعلين المعنيين بموجب ميثاق الأمم المتحدة الالتزام قانونا وأدبيا بالتصدي لها بصورة جماعية، كما يتعين على المجتمع الدولي الانتقال من المفاهيم الضيقة إلى الحلول الشاملة ومن الجدل إلى العمل الواقعي الملموس.

٣٦ - إن الهند تشعر بالقلق الذي أعرب عنه المفوض السامي في تقريره (A/54/12) إزاء عدم الاحترام المتزايد من قِبَل بعض الدول للمبادئ الأساسية لحماية اللاجئين بما في ذلك مبدأ عدم الطرد. إن هذا الاتجاه يدعو إلى القلق، كما أن الممارسات التقييدية الجارية في بعض مناطق العالم، وهي الأكثر ثراء - إغلاق الحدود، الحظر من

البحر، عمليات الطرد، الاعادة المبكرة، اللجوء إلى مفاهيم مثل أمن البلد الأصلي أو البلد الثالث - تترتب عليها آثار غير مواتية بالنسبة لحماية اللاجئين في العالم.

٣٧ - إن عددا كبيرا من البلدان النامية يواصل الاضطلاع بالتزاماته الإنسانية رغم موارده المحدودة والآثار التي قد تترتب على وجود ملايين الأشخاص، بالنسبة لنسيجه الاقتصادي والاجتماعي الهش. ومن الضروري الاهتمام أولا باحتياجاته وتحسين التعاون على الصعيد الدولي وتقاسم الأعباء حتى تتمكن هذه البلدان من مواصلة إبداء حسن نيتها وانفتاحها التقليديين إزاء مشكلة اللاجئين.

٣٨ - وفضلا عن ذلك فإنه يجب التصدي للأسباب الأساسية لظاهرة اللاجئين بما في ذلك الفقر المتوطن في العديد من أجزاء العالم، وإيجاد وسيلة لضمان اسهام المساعدة الإنسانية في تحسين حال البلدان. إن أكثر الوسائل المتاحة للمجتمع الدولي فعالية لمنع الأزمات الإنسانية قد تكون الاستثمار في اقتصاد البلدان الأصلية للاجئين. والواقع أن الانتهاكات البالغة لحقوق الإنسان قد تكون سبب حركات اللاجئين الواسعة النطاق، وإنشاء نظم إنذار مبكر أو آليات دولية للمراقبة والتدخل، ليس بالوسيلة الكافية لمعالجتها. إن الهند تؤيد الحوار والتعاون وتعزيز القدرات الوطنية لمنع هذا النوع من الحالات، ولكنها ترى أن جميع الأنشطة الرامية إلى إقرار السلام واستدامته يجب أن تتفق تماما وأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

٣٩ - وهناك رأي يدعو إلى قياس ما تبديه الدول من اهتمام بمسألة اللاجئين قبل انضمامها إلى بعض الآليات. إن هذه الرؤية قاصرة ومحدودة. وإذا كانت الهند لم توقع اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين فذلك لأنها ترى أن هذا الصك لا يتصدى لمشكلة التدفقات الضخمة من اللاجئين ولا يعالج جوانب مثل الهجرات المختلطة المصاحبة لهذه المشكلة، وإن كانت الهند تستقبل أعدادا كبيرة من اللاجئين وتمول برامج لصالحهم من مواردها الخاصة وتلتزم دائما بمبادئ الحماية وعدم الطرد.

٤٠ - إن الهند تشاطر المفوض السامي القلق بشأن أمن موظفي الخدمات الإنسانية وترى أن المسؤولية في هذا المجال تقع على عاتق الدول وأن أي تدخل دولي يرمي إلى ضمان هذا الأمن، عندما يكون ذلك ضروريا، يجب أن يتفق وأحكام الميثاق.

٤١ - **السيد أنغولفسون** (أيسلندا): قال إن بلده يشترك في العمل الدولي الذي يجري لصالح اللاجئين، فهو يستقبل بانتظام لاجئين من مختلف البلدان. وبغية مساعدة اللاجئين على العيش بصورة طبيعية توفر لهم حكومة أيسلندا برنامجا للاندماج المهني والاجتماعي يستغرق سنة كاملة، وتقترح عليهم الالتحاق بفصول لدراسة اللغة، معدة خصيصا لهم. كما تقترح عليهم دراسات عن العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الأيسلندي تستغرق نصف اليوم وتسمح لهم - عند حصولهم على وضع اللاجئين وعلى إذن بالعمل - بالعمل بقية اليوم. وفضلا عن ذلك، فإن الصليب الأحمر الايسلندي يطبق منذ عام ١٩٧٩ برنامجا لدعم اللاجئين يسمح لهم بإقامة علاقات مع الايسلنديين فور وصولهم إلى البلد. ووفقا لهذا البرنامج الذي أثبت فائدته، يطلب الصليب الأحمر الايسلندي فور وصول اللاجئين إلى البلد، من متطوعين تقديم المساعدة لهم، ويختار ثلاث أسر على الأقل كل لاجئ أو أسرة

لاجئة. وتقوم هذه الأسر بزيارة اللاجئين وتعاونهم في التعرف على المجتمع الايسلندي وتقدم لهم دعما معنويا. وتدرس بعض المحافل حاليا إمكانية تقديم مساعدة مماثلة للمهاجرين الذين كثيرا ما يتعرضون لذات المشاكل التي يتعرض لها اللاجئيون.

٤٢ - وفضلا عن ذلك، أبرمت حكومة أيسلندا مؤخرا مع الصليب الأحمر الايسلندي اتفاقا رسميا للتعاون ينص على مساعدته على الاهتمام بطالبي اللجوء ويضع قوانين جديدة ترمي إلى زيادة الرعاية الاجتماعية للأجانب - ومن بينهم اللاجئون - ووافقت على أن تقدم شرطة المكتب الإقليمي للمفوضية السامية، المعني بدول الشمال ودول البلطيق تدريبا للموظفين الايسلنديين المعنيين باللاجئين.

٤٣ - **السيد لورد كيباندزي** (جورجيا): قال إن مشكلة اللاجئين والمشردين قسرا كثيرا ما تبرز ثغرات الهيئات المؤسسية والمعيارية الوطنية والدولية. ويتعين على مفوضية الأمم المتحدة السامية اليوم مواجهة العديد من الصعوبات من جراء المدى المتزايد الاتساع للصراعات الوطنية في جميع أنحاء العالم. إن أنشطة المفوضية الرامية إلى تعزيز قدرات التدخل والمساعدة في حالات الطوارئ مطلوبة ومرغوب فيها وكذلك الجهود التي تبذلها لضمان حماية النساء والأطفال والشباب من اللاجئين، والأعمال التي تضطلع بها لادماج مسائل البيئة في إطار أنشطتها. وموافقة مجلس الأمن على هذا المفهوم المتكامل والقوي لحماية اللاجئين، في مناقشاته حول حماية المدنيين والأطفال في أثناء المنازعات المسلحة، تتسم بأهمية خاصة. وهذه الأنشطة بالاضافة إلى المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها المفوضية بشأن المسائل المعنية بخاصة باللاجئين، تشجع على تطوير القانون الدولي في مجال اللاجئين وحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

٤٤ - إن الجهود المستمرة والشجاعة التي يبذلها المكتب الخارجي للمفوضية في جورجيا للتخفيف من معاناة عشرات الآلاف من المشردين الوافدين من أبخازيا (جورجيا) يحد منها عدم أحراز تقدم في عملية السلام. إن التأكيد بأن عودة المشردين مسألة إنسانية محضة وليست سياسية لا يعني كثيرا بالنسبة لحوالي ٠٠٠ ٢٥٠ شخص مشرد منهم ٠٠٠ ٤٠ طردوا من منطقة غالي (أبخازيا) للمرة الثانية. إن الانتهاكات الجسيمة والمنتظمة لحقوق الإنسان والاتجار بالمخدرات وتهريب السلاح قد أصبحت عملة يومية في الإقليم الذي يسيطر عليه الأبخاز الانفصاليون، ويتحمل النظام الانفصالي مسؤولية وفاة أكثر من ٦٠٠ ١ شخص منذ وقف إطلاق النار في عام ١٩٩٤. وفي هذه الظروف لم يسع حكومة جورجيا إلا طلب جميع ضمانات الأمن وبخاصة على الصعيد الدولي، لعودة اللاجئين والمشردين في أبخازيا (جورجيا). وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة بصورة أكبر من الامكانيات التي يتيحها المكتب الخارجي للمفوضية في سوخومي، وهو الملاذ الوحيد المتاح للمشردين في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في منطقة النزاع. ومن المستصوب وجود مراقبة أكثر حزما وتنظيما لحالة حقوق الإنسان في أبخازيا (جورجيا) وتحقيق تعاون أكثر فعالية بين مكاتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في جورجيا لا سيما أن ولايتيهما تتكاملان.

٤٥ - إن العوامل الرئيسية التي تسهم حاليا في جعل الحالة متفجرة في منطقة النزاع هي عدم معاقبة منتهكي حقوق الإنسان ورفض الانفصاليين الأبخاز مواجهة الجرائم وعدم قدرتهم على ذلك. إن معالجة هذه الانتهاكات من شأنه أن يعيد الثقة بين الأطراف ومن ثم تنشيط عملية السلام. إن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد

الداخلي في البلدان الأصلية والتي تطبق على العاملين التابعن للدولة وغير التابعين لها تشكل أساسا صلبا لسد الثغرات التي يعاني منها الوضع القانوني لهؤلاء الأشخاص.

٤٦ - إن تاريخ النزاع في أبخازيا (جورجيا) يبرهن على أن مسألة عودة المشردين لا يمكن فصلها عن السياق العام لعملية السلام ويجدر من ثم التفكير بشكل أعمق في تحديد وضع مؤقت للأشخاص العائدين في منطقة غالي لحماية حقوقهم الأساسية.

٤٧ - إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعمل بنشاط من أجل رفاه العائدين وتيسير إعادة اندماجهم في العديد من البلدان وبخاصة من أجل تنفيذ المشروع الرامي إلى دعم السلام بعد إنتهاء النزاع وهو المشروع الذي بدأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة المفوضية، وأعطى نتائج مشجعة في منطقة تسيخنغالي في أوسيتي بجنوب جورجيا. والمفوضية تقدم دعما هاما للسلطات في جورجيا فيما يتعلق بالمسألة الهامة المتعلقة بإعادة الممتلكات إلى أصحابها من اللاجئين والمشردين في أوسيتي. إن الانتقال التدريجي من المساعدات الإنسانية إلى المشاريع الرامية إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي للمشردين الوافدين من أبخازيا يعد مظهرا آخر من مظاهر تطور أنشطة المفوضية في جورجيا.

٤٨ - وتؤكد حكومة جورجيا من جديد رغبتها في مواصلة الحوار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي والمفوضية بشأن الطرائق الجديدة لمساعدة المشردين داخليا في بلدانهم الأصلية، بما في ذلك تقديم المساعدة في الأجلين المتوسط والطويل للمشردين القادمين من أبخازيا (جورجيا).

٤٩ - **السيد سماغولوف** (كازاخستان): قال إن تطوير المشاركة وزيادة تنسيق عمل مختلف الهيئات الدولية والمشاريع والبرامج المشتركة هو الذي سيؤدي إلى مواجهة حركات السكان الناجمة عن الصراعات المسلحة والتوترات العرقية والتطرف الديني وكذلك ضرورة إعادة إدماج سكان المناطق التي تعرضت للكوارث الايكولوجية. إن دعم جهود المفوضية التي لا يمكنها بمفردها مواجهة جميع هذه المسائل، يقتضي من الدول زيادة التعاون وبخاصة على الصعيد الإقليمي.

٥٠ - ونظرا لأن المانحين قد خفضوا ما يقدمونه من أموال لبرامج المفوضية فإن من المهم استخدام الموارد المتاحة بأكبر قدر من الفائدة ووضع برامج مشتركة فيما بين المؤسسات. كما أن من المهم أيضا إعطاء الأفضلية لأنشطة منع المنازعات عن طريق تعزيز القدرات الوطنية للدول في مناطق التوتر وبخاصة في آسيا الوسطى. ولذلك فإنه يتعين على المفوضية تشجيع الحوار البناء بين الحكومة والهيئات الوطنية المدافعة عن الحقوق والمنظمات غير الحكومية وممثلي القطاع الخاص.

٥١ - وأشاد ممثل كازاخستان بالجهود التي تبذلها المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٣/٥٣، وقال إن قرارا ينص على تمديد فترة تطبيق برنامج عمل المؤتمر الإقليمي لمعالجة المشاكل المتعلقة باللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشرد القسري والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول

المجاورة، سيقدم قريبا إلى اللجنة الثالثة. وأضاف أن وفده قد عرض الموقف المبدئي لدول آسيا الوسطى في هذا الصدد، خلال الاجتماع الأخير للفريق العامل في جنيف، وأن بلده يحرص على أن يؤكد مرة أخرى أن من المهم احترام الشفافية والانصاف في توزيع الموارد في المؤتمر.

٥٢ - إن منطقة آسيا الوسطى قد اضطرت لمواجهة تدفق ضخم من اللاجئين الأفغان، زاد خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى أربعة أمثال ما كان عليه في بداية الأمر، وهو يضاف إلى تدفقات اللاجئين من طاجيكستان. ونظرا لأن الموارد المحدودة لمنطقة آسيا الوسطى لا تسمح لها بتعزيز مراقبة الجمارك والحدود، فقد أصبحت طريقا للمـــرور العابر للهجرات السرية والنقل غير المشروع للمخدرات والأسلحة وهي حالة قد تتفاقم ما لم تتم معالجتها.

٥٣ - إن منطقة آسيا الوسطى تعاني من الكوارث الايكولوجية وتهتم إلى حد بعيد بالبرامج التي تضطلع بها المفوضية بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة وتؤكد مرة أخرى ضرورة تعزيز القدرات الوطنية للدول. إن بوسع المفوضية تطوير العنصر الايكولوجي في برامجها في المنطقة مستفيدة من الخبرة المكتسبة من البرامج المماثلة المضطلع بها في أجزاء أخرى من العالم.

٥٤ - وكازاخستان عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتأمل أن يتيح مؤتمر القمة الذي ستعقده هذه المنظمة في استنبول الفرصة لتعزيز التشارك مع بلدان أوروبا بغية تنظيم تدفقات اللاجئين.

٥٥ - وقال إن بلده وهو طرف في اتفاقية عم ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وفي بروتوكولها لعام ١٩٦٧، يعمل حاليا على وضع تشريع وطني يتفق وأحكام هذا النص، كما أن المكتب المعني بالشؤون الديموغرافية والهجرات في البلد يعمل على تنفيذ المرسوم الرئاسي الخاص بالاتجاهات العريضة للسياسة المتعلقة بالهجرات حتى عام ٢٠٠٠.

٥٦ - وأشاد ممثل كازاخستان بالعمل الذي يقوم به مكتب المفوضية في بلده وقال إن هذا المكتب ينبغي أن يركز بصورة أكبر على أوجه التقدم الرامية إلى إعطاء نتائج أكثر واقعية عن طريق استخدام الموارد المالية استخداما أكثر فعالية.

٥٧ - **السيدة بروبيه** (غانا): قالت إن عدد الأشخاص الذين عنيت بهم المفوضية قد انخفض قليلا عام ١٩٩٨ عما كان عليه عام ١٩٩٧، ولكن المفوضية اضطرت لمواجهة الكثير من الحالات العاجلة من جراء المنازعات المسلحة والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. إن احترام حقوق الإنسان وبخاصة حقوق الأقليات، ونظام حكم يقوم على أساس المشاركة الديمقراطية من شأنهما أن يمكنا من تفادي تدفقات ضخمة من اللاجئين كالتي حدثت في كوسوفو ومؤخرا في تيمور الشرقية.

٥٨ - إن العودة الطوعية هي حتى الآن أفضل طريقة لمساعدة اللاجئين في العودة إلى ديارهم وإن كانت عودة السلام والأمن بشكل دائم وإصلاح الهياكل الأساسية، تعد أمورا لا غنى عنها حتى يتسنى لهم العودة من جديد إلى حياتهم الطبيعية. وفي هذا الصدد فإن من الضروري أن يحث المجتمع الدولي البلدان المعنية على تطبيق اتفاقات السلام التي تم التفاوض بصددها بحسن نية، وذلك إما عن طريق ممارسة الضغوط السياسية أو عن طريق دعم ترتيبات حفظ السلام أو عن طريق اقتراح مساعدة إنمائية لدعم ترسيخ السلام. ويتعين على الأطراف المتنازعة من جانبها الالتزام ببذل التضحيات اللازمة لدعم عملية السلام.

٥٩ - ويشعر وفد غانا بالقلق لأن اللاجئين يواجهون صعوبات متزايدة في الحصول على بلدان استقبال نظرا لتآكل مبادئ حماية اللاجئين من جراء سياسات اللجوء التقييدية التي تمارسها أساسا البلدان المتقدمة النمو ومن المؤكد أن هناك تجاوزات ولكنها لا يجب أن تحمل على رفض استقبال اللاجئين وطالبي اللجوء الذين فروا من عمليات القمع أو الحروب. إن غانا تناشد جميع الدول احترام المبادئ الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يهدد أمن اللاجئين، مثل تدابير الطرد وعمليات الطرد غير المشروعة والاحتجازات التي لا مبرر لها.ويرجى في هذا الصدد أن تعمل المفوضية على توعية الرأي العام بمبادئها التوجيهية الجديدة الخاصة بالاحتجاز.

٦٠ - إن غانا لها تقليد عريق في استقبال الأشخاص الذين فروا من بلدانهم من جراء الحرب الأهلية أو الاضطهاد السياسي. وقد استقبلت خلال السنوات الماضية عددا كبيرا من لاجئي بلدان غرب أفريقيا وبخاصة ليبريا وتوغو وسيراليون، وكان ذلك حملا باهظا على اقتصادها نظرا لمواردها المحدودة. وقد أنشأت مع بلدان أخرى في المنطقة آليات لمنع المنازعات أو إدارتها أو تسويتها، بما يسمح بتيسير العودة الطوعية للاجئين والمشردين. وكان عبء هذه الآليات باهظا بالنسبة لبلدان المنطقة.

٦١ - لقد حصلت بلدان غرب أفريقيا على المساعدة الدولية ولكنها لم تقدم بنفس الحماس الذي قدمت به المساعدة لكوسوفو وتيمور الشرقية. إن التضامن الدولي وتقاسم الأعباء ضروريان لمواجهة مشكلة اللاجئين، ويجب أن يتفهم المجتمع الدولي أن استقبال اللاجئين يمثل تكلفة باهظة بالنسبة للبلدان التي بدأت مسيرتها على طريق التنمية المستدامة، وهو طريق مكلف.

٦٢ - إن وفد غانا يذكّر بأن أمن اللاجئين قد أضير في السنوات الأخيرة من جراء تسلل عناصر مسلحة إلى المخيمات، وفضلا عن ذلك فإن عددا من موظفي الخدمات الإنسانية قد اختطفوا أو قتلوا بأيدي أولئك الذين قدموا لمساعدتهم. وهذا تطور خطير ومن الضروري أن تحمي الدول الطابع المدني والإنساني للمخيمات والمنشآت الخاصة باللاجئين. أما أولئك الذين يتصدون لموظفي المساعدات الإنسانية فإن ما يرتكبونه من أعمال مرفوض تماما.

٦٣ - وقالت إن وفدها يود أن يشكر المفوضية واليونيسيف على برنامجهما المشترك الرامي إلى إلحاق اللاجئين القصر غير المصحوبين بأسرهم. ولاحظت مع الارتياح أن سياسة المفوضية تقضي بعدم السماح بتبني الأطفال

اللاجئين في الحالات الطارئة حيث أن الطفل الذي فُصل عن أسرته ليس يتيما، ويجدر البحث دائما عن إمكانية إعادته إلى أسرته بما في ذلك الأسرة الموسعة.

٦٤ - ولاحظ وفد غانا بقلق أن المساهمات في ميزانية المفوضية تسجل انخفاضا مستمرا منذ عامين وناشد مجتمع المانحين زيادة تبرعاته المقبلة حتى يتمكن المفوض السامي من الاضطلاع بولايته على النحو المناسب. وقالت ممثلة غانا أنها تحرص في النهاية على أن تشكر بحرارة المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي على برامج إعادة الإدماج التي تضطلع بها في أفريقيا.

٦٥ - **السيد كورديرو** (أنغولا): أعلن تأييده التام للكلمة التي أدلى بها ممثل موزامبيق باسم الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وقال إنه في أعقاب حركات زعزعة الاستقرار التي قام بها فريق يتطلع إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة، وجد ثلث سكان أنغولا تقريبا أنفسهم مشردين، ويوجد الآن أكثر من مليون لاجئ في البلدان المجاورة ولا يكف معدل سوء التغذية عن الارتفاع في البلد. وبغية إعادة النظام، بدأت حكومة أنغولا حملة عسكرية وإنسانية لوضع حد للحرب وتقديم المساعدة لجميع اللاجئين والمشردين. وبدأت من هذا المنطلق في تنفيذ خطة دعم عاجلة كرست لها ٥٥ مليون دولار لشراء الأغذية والمعدات الزراعية لمساعدة السكان المشردين على العودة إلى المعيشة الطبيعية ولمساعدة الأطفال الذين تخلى عنهم ذووهم. ونظرا لعدم كفاية هذا المبلغ فإن أنغولا توجه نداء إلى البلدان المانحة وإلى المجتمع الدولي عامة لزيادة الدعم المتعدد الجوانب لهذه البرامج لمساعدة الحكومة في الجهود التي تبذلها بالتعاون مع المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي والهيئات الأخرى وكذلك المنظمات غير الحكومية وعند ذلك سيُصبح في وسع أنغولا مساعدة لاجئيها ومشرديها فضلا عن لاجئي البلدان الأخرى الذين استقبلتهم في أراضيها.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.

- - - - -